مجلة دراسات إسلامية رقم ISSN 1112-8011
المجلد : 16 العدد : 01 السنة : 2021 ص 59 – 70

مصطلحات الوقف بين الإمام القسطلاني والجمهور من خلال كتابه لطائف الإشارات

Terminology of the endowment between Imam Al-Qasttalani and the public through his book LaT'if Al-Ishrat

بن أحمد فايزة *

كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 01، الجزائر f.benahmed@univ-alger.dz

تاريخ الارسال : 2021/02/27	تاريخ القبول : 2021/04/08	تاريخ النشر : 2021/06/20

ملخص:

بيّنت هذه الدّراسة الاختلاف الاصطلاحيّ حول علم الوقف والابتداء بين جمهور العلماء والإمام القسطلانيّ، حيث كان مدار العمل حول ما وقّته كلّ من الداني (444هـ) والسّاجوندي (560هـ) ومقارنته بما خصه القسطلاني (923هـ) من تقسيمات.

وقد خلُصت في الأخير أنّ الإمام السّاجوندي كان أكثرهم اختلافا، حيث وضع مسمّيات لم تعرف عند سابقيه، كالوقف الجائز، والمرخّص لضرورة، في حين نجد القسطلاني قد سار على خطى الدّاني، لكنّه أضاف نوعا جديدا؛ ألا وهو الوقف الكامل، ومحلّه آخر السّور، ولا يختلف عن التّامّ في شيء.

الكلمات المفتاحية: مصطلح الوقف، الإمام القسطلاني، جمهور العلماء، لطائف الإشارات.

Abstract:

This study demonstrated the idiomatic difference on the science of waqf and initiation between the majority of scholars and the Imam al-Qastalani, as the work revolved around the time of each of the Adani (444 AH) and al-Sajundi (560 AH), and compared it with the division of al-Qastalani (923 AH).

I concluded in the end that Imam Al-Sajundi was the most different, as he placed labels that were not known to his predecessors, such as the permissible endowment, and the permissible one for necessity, while we find Al-Qastalani who followed in the footsteps of the proximate, but he added a new type. It is the complete endowment, and its

* المؤلف المرسل

place is at the end of the Surahs, and it does not differ from the complete in anything.

Key words: **The term endowment**, **the Imam al-Qasttalani**, **the majority of scholars**, **taif El icharet**

مقدمة:

الحمد لله الّذي نوّر قلوب أهل القرآن بنور معرفته تنويرا، و أفضل الصلوات على خير السادات، محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آله والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، ثمّ أمّا بعد:

فإنّ الانشغال بتدارس كتاب الله وعلومه آكد متواصل، وإنّ ممّا تستقيم به التّلاوة، وتتّضح به المعاني، معرفة علم الوقف، ولأهميّته البالغة سلك دربه الوَعر ثلّة من العلماء؛ من أمثال الإمام الدّاني (444هـ) والإمام السّجاوندي (560هـ) وغيرهما.

ولما كان التّباين واضحا بين أقسام الوقف عندهما ، ارتأيت مقارنة ما جاءا به من أقسامٍ، مع آراء الإمام القسطلّاني الّذي خصّ جزءا غير يسير من كتابه لهذا العلم.

وقد كان من أسباب اختياري لهذا الموضوع، إماطة اللّثام عن شخصية الإمام في هذا الفنّ بعدما عُرف في العالم الإسلاميّ بالمحدّث، فتساءلت عن مدى طبيعة الاختلاف الحاصل بين الأقسام عند الإمام، ومقارنتها بما جاء عند الجمهور؟ وهل كان التّباين حاصلا عن عدم تأثّر المتأخّر بالمتقدّم؟.

واقتضت طبيعة الموضوع أن أعتمد المنهج الوصفي التّحليلي، مستعينة بأداة المقارنة، وقسّمت بحثي على الشّكل الآتي :

المبحث الأوّل: التّعريف بالإمام القسطلانيّ وبكتابه لطائف الإشارات.

المطلب الأول: ترجمة الإمام القسطلّاني.

المطلب الثّاني: مكانته العلمية.

المطلب الثّالث: التّعريف بفهرس كتاب اللّطائف.

المبحث الثّاني: أقسام الوقف عند الإمام القسطلّاني ومصطلحاته.

المطلب الأول: أقسام الوقف.

المطب الثّاني: اختيارات الإمام القسطلّاني في الوقف وموازنتها مع الجمهور

1. المبحث الأوّل: التّعريف بالإمام القسطلانيّ وبكتابه لطائف الإشارات.

1.1 المطلب الأوّل: ترجمة الإمام القسطلّاني.

هو أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمّد بن الحسين بن علي المصريّ الشّافعي، ويعرف بالقسطلّاني نسبة إلى قسطيلية وهي تونس حاليا نزح إليها أحد أجداده فسمّي بها.

ولد الإمام بعاصمة مصر سنة إحدى وخمسين وثمانمائة (851هـ) في الثّاني عشر من شهر ذي القعدة[1] أمّه حليمة بنت الشّيخ أبي بكر النّحاس، أمّا زوجه فهي العالمة الزّاهدة المشهورة عائشة الباعونيّة تزوّجها الإمام عند قدومها لمصر .

نشأ أبو العبّاس نشأة علمية منذ الصّغر، ولم يغادر مصر إلّا لزيارة البقاع المقدّسة حيث كانت أمّ الدّنيا آنذاك قبلة الأنظار من شتّى الأقطار وملاذ العلماء

والأدباء لا سيما بعد سقوط أهمّ منارات العلم بالعالم الإسلاميّ، فحفظ القرآن ومتونا شعرية في فنون مختلفة، كالتّجويد والقراءات ورسم القرآن بل وتلا كتبا عديدة كالمنهاج في أصول الفقه الشّافعي، ونظم الحاوي في فروع الشّافعيّة، على مشايخ زمانه [2] وقد تقلّد الإمام مناصب عديدة، كالخطابة والوعظ بالجامع الغمري وبالشّريفيّة بالصبّانين بل وبمكّة أيضا، أين كان يجتمع حوله الجمّ الغفير من الطّلبة ،[3]كما ولي مشيخة مقام سيّدي الشّيخ أحمد الحرّار بالقرافة الصّغرى، وجلس لإقراء النّاس القرآن وإسماعهم الحديث، ثمّ تعاطى الشّهادة فترة، ليتفرّغ بعدها للتّأليف، فأثرى المكتبة الإسلاميّة بعشرات الكتب، إذ لم يترك مجالا إلاّ وألّف فيه[4] .

عمّر أبو العبّاس القسطلّاني ما يزيد على سبعين سنة حافلة بالعلم والعطاء، حيث اتّفقت جميع المصادر المترجمة له أنّ وفاته كانت سنة تسعمائة وثلاثة وعشرين (923هـ)، واختلف في يوم وفاته من شهر محرّم.[5]

وجاء في بدائع الزهور أنّه كان عقب فالج أصابه نتيجة تأثّره بنبأ قطع رأس إبراهيم بن عطاء الله المكّي، حيث أغمي عليه وسقط عن دابّته، فما لبث أن فاضت روحه بعد أيّام من هذه الحادثة، وقد دفن بالمدرسة بجوار منزله بعد أن صلّي عليه يوم الجمعة.[6]

2.1.المطلب الثّاني: مكانته العلميّة

بدأ أبو العبّاس طلبه للعلم منذ صباه، فقد اتّفقت المصادر المترجمة له أنّ نشأته الأولى كانت علميّة، إذ إنّه حفظ القرآن في سنّ مبكّر،[7] وترعرع بمصر الّتي اعتبرت آنذاك قبلة الأنظار من شتّى الأقطار، وملاذ العلماء والأدباء، لاسيما بعد سقوط أهمّ منارات العلم بالعالم الإسلاميّ، فازدهرت الحركة العلميّة بها، وسطع نجم العديد من العلماء في عصر أبي العبّاس، كالحافظ محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي(902هـ)، والحافظ جلال الدّين السّيوطي(911هـ) وشيخ الإسلام زكريّا الأنصاري(926هـ)، ممّا جعله يستقرّ في هذه البيئة العلميّة وينهل أوّل الأمر عن أئمّة بلده، فاجتهد وقرأ الكتب وحفظ المتون فذاع صيته بحظيرة الإسلام واشتهر بكونه محدّثا وقد بوّأه كتابه إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري هذه المكانة السّامقة، كما عرف بالإقراء وبراعته في هذا الفنّ، فحظي قلمه بثناء من العلماء تترا، قال العيدروس في مقام مدح:" بليغ العبارة حسنُ الجمع والتّأليف لطيف التّرتيب والتّرصيف" ولم يكتف بهذا بل جعل كتبه عمدة لمعاصريه فقال:" أُعطي السّعادة في قلمه وكلمه وصنّف التّصانيف المقبولة الّتي سارت بها الرّكبان في حياته."[8]

3.1 المطلب الثّالث: التّعريف بفهرس كتاب اللّطائف.

كتاب اللّطائف سفر عظيم ينبئ عن مكانة أبي العبّاس ورسوخ قدمه في مجالات عديدة تطرّق إليها، فهو بمثابة موسوعة شاملة إذ إنّ صاحبه جمع فيه عصارة كتب المتقدّمين، وخلاصة آراء المتأخّرين فجاء جامعا لأشتات الفضائل، وقد اتّبع فيه المنهجيّة التّالية:

1/ تقسيمه للكتاب إلى قسمين رئيسيّين، خُصّ الأوّل للوسائل وهي عبارة عن مقدّمات ومباحث سأذكرها على نحو ترتيبه لها، أمّا القسم الثّاني فعُني بالمقاصد وهو ما يبحث فيه عن الكلمة بالنّظر إلى ما يغيّر معناها غالبا، وتطرّق فيه إلى فيه إلى الأصول والفرشيّات.

2/ رتّب القسطلّانيّ في قسم الوسائل مسائل شتّى وفق خطوات منظّمة، فاستهلّ بفضائل أهل القرآن واستشهد بأحاديث بيّن درجتها في الغالب، ثمّ عرّج

على القرآن فذكر اسماءه وعدد سوره وطريقة نزوله، وتطرّق بعد ذلك إلى ما ورد من أقوال في حقيقة الأحرف السّبعة وخلُص إلى رأي محدّد في المسألة، ليذكر أبو العبّاس بعدها حفّاظ الصّحابة ومنهجيّتهم في جمع القرآن، ثمّ خصّ القراءة بالبحث والتّمحيص فذكر شروط قبولها وترجم للقرّاء الأربعة عشر مع التّنويه إلى روّاتهمو طرقهم مع بيان أهميّة الإسناد، ليختم هذا القسم بأصول العلوم الّتي سيذكرها في كتابه ورتّبها كالآتي: (أحكام التّجويد، عدّ الآي، الوقف والابتداء، الرّسم العثماني، الاستعادة ومباحث التّكبير، آداب التّلاوة).[9]

3/ في قسم المقاصد شرع القسطلّاني ببيان أصول القراءات ورتّبها كما ذكرت في النّشر، مضيفا تعليقاته وترجيحاته، بل واختياراته أحيانا، وقد جعل كتبا متعدّدة المشارب عمدته، كالنّشر لابن الجزري، والدّر المصون للحلبي، والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي وغيرها، ثمّ انتقل إلى فرش الحروف مرتّبا على سور القرآن محتجّا لكل قراءة، رادّا على كلّ طاعن، مستدركا على كلّ واهم خاتما كلّ سورة بما ورد فيها من باب المرسوم والوقف، ثمّ يذكر الأوائل والأرباع والأجزاء، وقد سار على هذا النّهج من فاتحة الكتاب إلى سورة النّاس لينتهي الكتاب بأحكام التّكبير.[10]

2. المبحث الثّاني: أقسام الوقف عند الإمام القسطلّاني وموازنتها مع الجمهور.

1.2 المطلب الأوّل: أقسام الوقف عند جمهور العلماء.

ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام: اختياري، اختباري، اضطراري، انتظاري[11] .

فالاختياري هو أن يُقصد الوقف لذاته من غير عروض سبب في جهاته،[12]وحكمه الجواز ما لم يوجد ما يوجبه أو يمنعه،[13] أمّا الاختباري؛ هو ما يمتحن به الأستاذ طالبه، ليعلم مهاراته في وجوه قراءته،[14]وحكمه كسابقه- الجواز- شريطة أن يعود الطّالب إلى الكلمة الموقوف عليها ويصلها بما بعدها إتماما للمعنى[15]ويقصد بالوقف الاضطراري ما يعرض بسبب عجز، أو حصر، أو نسيان، وحكمه كحكم الاختباري[16]وعُرّف الوقف الانتظاري بما كان لاستيفاء وجوه القراءات أثناء تعليمها أو جمعها؛ وحكمه الجواز[17] .

ويقع الاختلاف بين العلماء، حول الوقف الاختياري، حيث تنّوّعت أقسامه عددا وتسمية، فنصّ كلّ واحد من الأفاضل على تقسيمات أذكر منها:

- ينقسم الوقف إلى ثلاثة أقسام وهي: تامٌّ، حسنٌ، قبيح، وبه قال ابن الأنباري(318هـ) والسّخاوي (643هـ).[18]
- مشهور التّقسيمات ما كان على أربعة أنواع: تام، كاف، حسن، قبيح، وهو مختار الدّاني(444هـ) وابن الجزري(833هـ).[19]
- وينقسم الوقف إلى خمسة أضرب: لازم، مطلق، جائز، مجوّز لوجه، مرخّص لضرورة، وهو رأي الإمام السّاجوندي (560هـ) .[20]
- ينقسم إلى قسمين فقط؛ وهما تامّ وقبيح، وهو اختيار الأمام بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي (794هـ) .[21]
- أما أبو العبّاس القسطلاني؛ فلخّص الأقسام في خمسة أضرب وهي:كامل، تامّ، كاف، حسن، ناقص[22] .

من خلال ما سبق يتّضح أن المصطلحات تباينت على مجموعات ثلاث؛ حيث سار الإمام الدّاني على خطى ابن الأنباري، لكنّه وسّع وفصّل؛ فزاد على تقسيماته، الوقف الكافي الذي يشترك مع التّام

والحسن في جواز الوقف عليه، إلا أنه متعلّق بما بعده، وواقفها السّخاوي وابن الجزري على ذلك، و كان للزّركشي رأي مخالف، إذ إنّه اختصار هذه الأقسام، وحصرها على المعنى، فما كان سليما سمّاه بالتّام، وما كان عكس ذلك اصطلح عليه بالقبيح.

أمّا السّجاوندي، فاصطلح أقساما مغايرة تسمية وعددا، ليقف أبو العبّاس القسطلّاني موقفا وسطا، يأخذ فيه باصطلاحات من سبقه، مضيفا إليها فرعا جديدا، سمّاه بالكامل، الّذي يكون عند تمام السّور، كما رمز للقبيح بالنّاقص، فيكون بذلك أقرّ من قبله تسميةَ، لكنّه خالفهم أثناء مواضع الوقف في القرآن الكريم، وتفصيل هذا الكلام كالآتي :

1.1.2 الأقسام الوقف عند ابن الأنباري والداني ومن اصطلح بمصطلحاتهم

1/ الوقف التّام: هو الّذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده،[23] ورمزه في المصاحف (قلى) والذي معناه؛ أولويّة الوقف مع جواز الوصل، ويكون عند تمام القصص، وانتهاء الكلام حول محكم موضوع معيّن، وحكمه أن يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده[24] .

2/ الوقف الكافي: وهو الّذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، غير أنّ الّذي بعده متعلّق به من جهة المعنى ،[25] ويرمز له في المصحف برمز(صلى) أو (ج) والّتي تعني جواز الوقف والوصل بدون أفضليّة، ويكون في فواصل السّور، كالقطع على فواصل سورة البروج مثلا، أما حكمه فهو جواز الوقف عليه[26] .

3/ الوقف الحسن: عرّفه الدّاني بقوله:" هو الّذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، لتعلّقه به من جهة اللّفظ والمعنى جميعا"[27] نحو قولنا: (الحمد لله) الفاتحة1.، ورمزه في المصحف (صلى) أي أنّ الوصل أولى من الوقف، إلّا في رؤوس الآي[28] .

4/ الوقف القبيح: هو الوقف على لفظ غير مفيد، لشدّة تعلّقه بما بعده لفظا ومعنى، ولا يجوز تعمّد الوقف عليه إلّا لضرورة، نحو الوقف على (سبحان) الإسراء1، (مالك) الفاتحة03، ويرمز له في المصحف (لا) غالبا[29] .

2.1.2 أقسام الوقف عند الإمام السّجاوندي.

سلك السّجاوندي مصطلحات مغايرة تماما عن الجمهور، فقُسّم الوقف عنده إلى أقسام وهي:

1/ الوقف اللّازم: اللازم من الوقوف مالو وصل طرفاه، غُيِّر المراد، كوصل (وما هم بمؤمنين) البقرة 08 مع (يخادعون الله) البقرة 09، فينتفي الخداع عنهم بهذا المعنى، ويُثبَت لهم الإيمان، وليس ذاك مقصود الشّارع الحكيم، ويرمز له بحرف (م)[30] .

وقد تفرّد الإمام بهذا القسم الّذي لم ينصّ عليه من سبقه ولا من جاء بعده.

2/ الوقف المطلق هو ما يحسن الابتداء بما بعده، ويرمز له بحرف (ط)،[31] ومثاله الوقف على (وما الله بغافل عمّا كانوا يعملون) البقرة 141والابتداء بقوله تعالى (سيقول السّفهاء من النّاس) البقرة 142.

3/ الوقف الجائز، هو ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطّرفين، أي أنّ الجملة الّتي تلي اللّفظة الموقوف عليها فيها وجهان من الإعراب، ولم يترجّح أحد الوجهين عن الآخر، ويرمز له بحرف (ج) ومثاله؛ الوقف على (لها ما كسبت) البقرة 134، فإنّه يبها قوله تعالى(ولكم ما كسبتم) البرة 134؛ فواو العطف تقتضي الوصل، واختلاف جملتي المعطوف والمعطوف عليه يقتضي الفصل[32] .

4/ الوقف المجوّز لوجه: هو ما كان فيه الوصل أولى من الوقف، يرمز له بحرف (ز)، ومثاله الوقف على قوله تعالى(أولئك الّذين اشتروا الحياة الدّنيا بالآخرة) البقرة 86، ففاء التّعقيب في الفعل الموالي(فلا يخفّف) تحمل دلالة الجواب والجزاء، وهذا موجب للوصل، أمّا نظم الفعل على الاستئناف يجعل للوقف مسوّغا، إلّا أنّ الوصل أولى[33] .

5/ الوقف المرخّص لضرورة: هو ما لا يستغني ما قبله عمّا بعده، ولكنّه يرخّص الوقف ضرورة انقطاع النّفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لان ما بعده جملة مفهومة، يرمز له بحرف (ص) ومثاله الوقف على (يأيّها الّذين ءامنوا ادخلوا في السّلم كافّة) البقرة، فلا يلزم القارئ إن وقف في هذا الموضع، بالعود لما قبله، لأنّ ما بعده (ولا تتبعوا خطوات الشّيطان) جملة مفهومة، ويرمز له ب: (لا)، ومثاله، الوقف على (والذّاكرات) الأحزاب[34] .

وبناء على هذه الأقسام يتضح بأن القسطلاني لم يكن شديد الاختلاف مع من سبقه، بل هي مجرّد مصطلحات عبّر كلّ عالم عنها بصيغ مختلفة، إلا أنه تميز عن السابقين له بإضافته للوقف الكامل أواخر السّور.

2.2 المطب الثّاني: اختيارات الإمام القسطلّاني في الوقف وموازنتها مع الجمهور.

1.2.2 الفرع الأوّل: الوقف على(ألم) البقرة01

ذكر أبو العبّاس القسطلّانيّ بأنّ الوقف على (ألم) وقف كافٍ، ورمز له بحرف (ك)، وهو بذلك موافق للإمام أبي حاتم السّجستاني(255هـ)، والعلّة في ذلك أنّ معنى هذه الحروف مبهم، لذلك يكون الوقف عليها من قبيل الكافي، لّأنّ مابعدها مفيد،[35] وقد حكم الدّاني (444هـ) على هذا الموضع بالتّمام، محتجّا بأنّ هذه الحروف اسم للسّورة، بناءً على التّأويل المرويّ عن ابن عبّاس إذ يقول أنّ المعنى { أنا الله أعلم}[36]، فالألف رمز لضمير المتكلّم، واللّام للفظ الجلالة، والميم للفعل أعلم، وقد ورد هذا عن العرب، أين ثبت النّطق بالحرف الواحد للدّلالة على الكلمة، حيث يقول الشّاعر[37] :

قلْنَا لَهَا قِفِي قَالَتْ قَافْ لاَ تَحْسَبِي أنَّا نَسِينَا الإِيجَاف

فقول الشّاعر (قاف) دلالته أنّ المرأة قالت: (أقف)، وذهب يحي بن زياد الفرّاء، بأنّ الوقف في هذا الموضع ليس باتّام ولا بالكافي، لأنّ معناه{يامحمّد}،[38] ولعلّ السّجاوندي راعى الاختلاف في تباين التّفاسير الموجودة لهذه الأحرف المقطّعة، فرمز للوقف ههنا بحرف (ج) أي الجائز[39] الّذي يسوغ فيه الوقف والوصل لتجاذب الموجبين من الطّرفين، بمعنى أنّ الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها فيها وجهان من الإعراب ولم يترجّح أحدهما على الآخر،[40] وهذا الحاصِلُ في الآية؛ فإمّا أن تكون (ألم)خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعولا للفعل المحذوف(قل)، فهي بذلك جملة مستقّلة وما بعدها مستَأنَف، وإمّا أن تكون (ألم) مبتدأ، وما بعدها خبر، فيتعيّن الوصل لعدم التّمام اللّفظي.[41]

2.2.2: الوقف على (وما هم بمؤمنين) البقرة08

نبّه الإمام القسطلّاني إلى أنّ الوقف يتخّذ أنواعا كثيرة في الموضع الواحد، فيكون تامّا على قراءةٍ، حسنًا على غيرها، كقوله تعالى(الله الّذي له ما في السّماوات وما في الأرض) إبراهيم 02، فعلى قراءة رفع لفظ الجلالة، يكون الوقف على آخر الآية السّابقة(إلى

صراط العزيز الحميد) إبراهيم 01، تامّا لانّ ما بعده ابتداء، وعلى قراءة الخفض، حسنًا باعتباره نعتاً لما قبله، كما يختلف الوقف أيضا باختلاف التّأويل، كنحو الوقف على لفظ الجلالة من قوله تعالى:(وما بعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون ءامنّا به كلّ من عند ربّنا) آل عمران 07.

فإذا اعتبرنا أن الباري عزّ وجلّ متفرد بعلم التّأويل، يكون الوقف على لفظ الجلالة تامّا، وإذا أُدرج الرّاسخون مع الله في العلم، كان الوقف ناقصا للفصل بين متعاطفين.

وهذا الّذي قرّره الإمام وهو يبيّن نوع الوقف على (وما هم بمؤمنين) البقرة 08، إذ عدّه وقفا كافيا لما له من تعلّق بما بعده من جهة المعنى، فقال موضّحا: " ويتأكّد الوقف عليه لئلّا توهم الوصفيّة حالًا"[42] وهو بذلك موافق للإمامين الدّاني في التّسمية،وكذا مطابق للسّجاوندي، الّذي صنّف هذا النوع ضمن اللّازم، إذْ لو وُصل بما بعده (يُخادعون الله والّذين ءامنوا) البقرة 08، لصارت الجملة تصف حال المؤمنين، وليس ذاك مراد الشّارع الحكيم[43] .

أمّا على اعتبار اللّاحق مستأنفا يكون الوقف تامًّا عنده وعند الجمهور، وإذا قيل إنّ (يخادعون الله) بدلٌ ل(ومن النّاس من يقول) لاشتمال قولهم في ذلك على الخداع، خالف أبو العباس الجمهور؛ حيث رأى أنّ الوقف هنا ناقصٌ وهو يقابل القبيح عندهم، بينما عدّ في اصطلاحهم حسنًا لأجل التعلّق اللّفظيّ والمعنويّ . [44]

ومن هنا يتّضح أنّ القسطلاني ساوى بين الحسن والقبيح بفعل التعلق اللفظيّ.

3.2.2: (الوقف على إنّك أنت الوهّاب) آل عمران 08.

حكم عليه صاحب اللطائف بالكافي، لتعلّق لاحقه به، فبعد طلبهم من الله أثرًا لدواهم على الهدى ألا وهو الرحمة في قولهم تعالى: (وهب لنا من لدنك رحمة)، استحضروا أحوج يومٍ تكون فيه الرحمة سببا للفوز الأبديّ فقالوا معقّبين (ربّنا إنّك جامع النّاس ليوم لا ريب فيه).آل عمران 09.

ولأجل هذا المعنى التّفسيريّ، استدرك أبو العبّاس على الدّاني والعمّاني وابن الأنباري، لما جعلوا الوقف على الوهّاب تامّاً، فقال: " والّذي يظهر لي أنّه ليس بتامّ لانّ التّالي من مقال الرّاسخين"[45] .

4.2.2 الوقف على (والله بصير بالعباد) آل عمران 15.

عدّه القسطلّاني وقفا كافيًا لتعلّقه بما بعده من ناحية المعنى، إذ إنّ الله بصير بعباده الّذين يتوّجهون إليه بطلب المغفرة، وبهذا يكون موافقا للإمام الدّاني في وجه؛ حيث يرى صاحب المكتفي أنّ الوقف على ما قبل الموصول يكون كافيا، بتقدير الرّفع أو النّصب على المدح؛ أي، والله بصير بالعباد (هم) الّذين يقولون ربّنا إنّنا ءامنّا، أو (أعني) الّين يقولون ربنا إنّنا ءامنّا، وقد يكون تامّا على تقدير الرّفع مبتدأ وخبرًا،[46]أمّا ابن الأنباري فقد خرّج أوقف على غير هذا الاعتبار، فصنّفه في مضمار الحسن، لأنّ جملة (الّذين يقولون) نعتٌ (للعباد)وللجمع بين هذا وذاك، سمّاه السّجاوندي بالجائز، مرجّحا بدلالة الإعرابما جاء من أوجه إعرابيّة[47] .

وفي الآية الّتي تليها، عدّ القسطلّانيّ الوقف على (عذاب النّار) إمّا كافياً، لأجل ما جاء بعده من قوله تعالى:(الصّابرين)حيث رُفع بإضمار الضّمير (هم)، كما رأى جواز كونه ناقصا، إذا كان بدلا من (الذين

يقولون)، فقال : " فإذا خُفض على النّعت لم يكف الوقف ولم يُتَمّ[48] ."

فيكون الإمام بتصنيفه هذا قد وافق كلّا من الإمام الدّاني الّذي جعل إحدى أوجه الوقف على النّار، والإمام السّجاوندي الّذي سمّاه بالجائز؛ لما حواه من جواز الوجهين، وخالف ابن الأنباري الّذي صنّفه في التّامّ على اعتبار أنّ الآية الموالية منصوبة على المدح .[49]

5.2.2 الوقف على (واتّقو الله الّذين تسّاءلون به) النّساء01.

حكم القسطلّاني على هذا الوقف بشيء من التّفصيل، ولم يكن بصنيعه هذا متفرّدا عمّن سبقه من علماء الوقف والابتداء، بل سار على شاكلتهم، إلّا أن المصطلح تباين من عالم إلى آخر.

فوصف الوقف في هذا الموضع بالكافي، وهذا إذا اعتبرنا أنّ (الأرحام) لفظ مجرور على القسم، أمّا إذا سارت القواعد على شاكلة المذهب الكوفيّ، فجُرّتْ (الأرحام) عطفا على الضّمير، لم يجز الوقف على (به)، لأنّ الأرحام في هذه القراءة يُتساءلُ بها، وكذلك الأمر على قراءة نصب (الأرحام) لأنّها معطوفة على ما قبلها بتأويل: اتّقوا الأرحام أن تقطعوها، فهو بهذا تابع لابن الانباري والدّاني[50] .

6.2.2 الوقف على(ولكن شبّه لهم) النّساء157.

قال القسطلاني بالوقف الكافي في هذا الموضع، ولعلّه حكم بذلك لأجل التّعلّق المعنويّ فقط، فبعد أن نهاهم الله عن قولهم (إنّ الله ثالث ثلاثة)، زجرهم عن ضرورة الانتهاء عن هذا الاعتقاد الشّنيع، وقد سار بذلك على خطى الإمام الدّاني[51] .

أمّا السّجاوندي فاصطلح عليه بالوقف لمطلق؛ الّذي يجوز الابتداء بما بعده، لذلك يمكن التّصريح بأنّ أبا العبّاس وافق جلّ من قبله، ما خلا بعض الائمّة كالإمام نافع بن نعيم المدني(179) وسعيد بن مسعدة الأخفش(215هـ) اللّذان قالا بالتّمام[52] .

7.2.2الوقف على (وعد الله الّذين ءامنوا وعملوا الصّالحات) المائدة 09

انفرد القسطلاني بتعيينه الوقف على هذه اللفظة بالتّام، وهو بذلك مخالف لمن سبقه؛ حيث عدّه ابن الأنباري و الدّاني- الذي طالما سار أبو العباس على خطاه في مباحث القراءات والرسم والوقف- ضمن الوقف الكافي، لتعلّق ما بعده به من ناحية المعنى، قال صاحب الإيضاح: " وقف غير تامّ، لأنّ قوله لهم مغفرة هو الكلام المحكي، وتأويل القول: قال الله لهم مغفرة وأجر عظيم"، ورمز له السّجاوندي بالمطلق؛ لدلالة ما بعده عليه، فالوعد واقع على المغفرة والأجر[53].

ولما كان القسطلاني شديد التّمكّن من لسان العرب، عدّ الوقف على (الصّالحات) تامًّا انطلاقا من وجه إعرابيّ آخر، ألا وهو جعل جملة (لهم مغفرة وأجر عظيم) استئنافا بيانيًا، مفسّرة للمفعول به الثّاني المحذوف للفعل(وَعَدَ)، فيكون تقدير الكلام: وعدّ وعدًا حسنا، وقد حذف هذا المفعول استغناءً بقوله مغفرة[54] .

8.2.2. الوقف على (لا أملك إلّا نفسي وأخي) المائدة 25.

يرى القسطلانيّ أن الوقف على (أخي) كافٍ، مخرّجا هذا الرّأي على وجهٍ إعرابيّ، مفاده أنّ لفظ (أخي) منصوب معطوف على (نفسي) فيكون المعنى؛ لا أملك إلّا نفسي ولا املك إلّا أخي، وقد يكون لفظا معطوفا على اسم إنّ وهو الياء في أخي،

فيُحمل المعنى على الآتي؛ إنّي وأخي لا نملك إلّا أنفسنا، وهو موافق في هذا للإمام الدّاني في الوقف، ولأكثر المفسّرين في المعنى،[55] وعدّ ابن الأنباري لكليم الله موسى عليه السّلام[56] .

والحقيقة أنّ ابن الانباري جانب الصّواب، لأنّ الوقف الحسن لا يبتدأ بما بعده، ومما يلاحظ على منهجيّة القسطلّاني، أنّه لم يذكر وجه الرّفع في إعراب (أخي) على تقدير الابتداء، او عطفا على الضَمير (أنا) في أملك، ولم يكن هذا صنيعه الوقف ههنا حسنًا، ولّعله أدرجه ضمن هذا الصّنف لتعلّقه بما بعده لفظا ومعنى؛ فمن حيث اللّفظُ، عطفه على اسم إنّ المنصوب، فيخرج بذلك عن المعنى المقصود من كلام الباري عزّ وجلّ، ليدلّ على أنّ موسى لا يملك إلّا نفسه، وكذلك أخاه، أمّا من حيث المعنى، فلا يزال المعنى الّذي بعده

فيما مضى، ولا في كلّ كتابه، فكان مما يعاب عليه هنا.

3. خاتمة

الحمد لله الّذي بفضله تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على خير السّادات محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، نخلص ممّا سبق بيانه إلى الآتي:

✓ اتّبع الإمام منهجا واحدا في ذكر أنواع الوقف بعد توجيهه للقراءات الواردة في السّورة من أوّل الفاتحة إلى خاتمة سورة النّاس.

✓ رغم أنّ القسطلّاني أضاف نوعا جديدا ؛ وهو الوقف الكامل عند أواخر السّور، إلّا أنّه لم يخالف الجمهور مخالفة بيّنة، فوافق الدّاني وابن الأنباري في جلّ المواضع، وتداخل مع السّجاوندي في الوقف المطلق، فكلّ كاف أو تامٍ عند أبي العبّاس، مطلق عند أبي عبد الله محمّد بن طيفور السّجاوندي، والعلّة في ذلك جواز الابتداء بما بعده.

✓ اعتنى القسطلّاني بمسائل العقيدة، حيث كان يبني حكم الوقف تبعا لها، ونبّه الى المسألة كلّما دعت الضّرورة إلى ذلك، وهو في هذا موافق للإمام السّجاوندي في كتابه علل الوقف، مخالف للإمام الدّاني الّذي لم أقف له في كتابه أنّه أشار إلى أمور عقديّة بنى عليها وقفه.

✓ اختلف منهج الإمام في كتابه عن أئمّة الجمهور المذكورين في البحث، حيث كانت كتبهم خاصة بعلم الوقف والابتداء، مفتتحة بتصدير ثمّ مقدّمة، ثمّ ترتيب للمادّة العلميّة حسب سور القرآن وعدم تفريعها إلى أبواب، أمّا كتاب اللّطائف فهو موسوعة علمية حوت علوما شتّى، وقد كان باب الوقف عنصرا خاصّا يختم به القسطلاني كلّ سورة بعد توجيه القراءات الواردة فيها وذكر تجزئتها

4.المراجع.

1– إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدّين الدّرويش، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط7، 199/1420

2– بدائع الزّهور ووقائع الدّهور ، محمّد بن إياس ، تحقيق : محمّد مصطفى ، مكتبة دار الباز، مكّة المكرّمة، ط1،1975/1395

3– البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، محمّد بن علي الشّوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (10/1)

4– البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: مُحَمَّد إبراهيم، دار التّراث، القاهرة.

5– القول السّديد في أحكام التّجويد، أحمد الفقيه، مكتبة ومطبعة النّهضة، ط3، 198/1406

6- شذرات الذّهب، عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد المعروف بابن عماد، تحقيق: محمّد الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، ط1، 1986/1406.

7- علل الوقوف، مُحَمَّد بن طيفور السجاوندي، تح: مُحَمَّد بن مُحَمَّد العيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

8- الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدّين الغزّي،دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1997/1418

9- لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد القسطلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المملكة العربيّة السّعودية، ط1، 1436.

10- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية الأندسلي، تح: الرّحالة فاروق، مطبوعات وزارة الأوقاف والشّؤون الدينية، قطر، ط2، 1421.

11- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، عبد الله النسفي، دار الكلم الطّيب، بيروت، ط1، 1413/ 1998 .

12- المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الدّاني، تح: يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987/1407

13- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن مُحَمَّد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002/1422.

14- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي بن سلطان القاري،مكتبة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، 1948/1367.

15- الميزان في تجويد أحكام القرآن، فريال زكريا،دار الإيمان للطبع وانشر، الإسكندريّة، 2002

16- النّور السّافر في أخبار القرن العاشر، عبد القادر العيدروس، ، تحقيق محمّد الأرناؤوط وأكرم التّونسي، دار صادر، بيروت، ط1، 2001.

-17 الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، عبد الكريم عوض صالح، دار السلام، مصر، ط4، 2014.40/1435 .

الهوامش:

[1] النّور السّافر في أخبار القرن العاشر، عبد القادر العيدروس، ، تحقيق محمّد الأرناؤوط وأكرم التّونسي، دار صادر، بيروت، ط1، 2001، ص: 165

[2] البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، محمّد بن علي الشّوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (10/1

[3] لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمّد القسطلّاني ، تحقيق: مكتبة الدراسات القرآنيّة، طبعة مجمع الملك فهد، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1434، (16/1)

[4] المصدر السابق، (103/2) .

[5] شذرات الذّهب، عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد المعروف بابن عماد، تحقيق: محمّد الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، ط1، 1986/1406، (122/8).

[6] بدائع الزّهور ووقائع الدّهور ، محمّد بن إياس ، تحقيق : محمّد مصطفى ، مكتبة دار الباز، مكّة المكرّمة، ط1395،1975/1، (25/6)

[7] لكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدّين الغزّي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1997/1418، (128/1)

[8] لطائف الإشارات لفنون القراءات،أحمد بن محمّد القسطلاني، (23/1).

[9] المصدر نفسه، (23/1)

[10] المصدر نفسه، (65/1). .

[11] مُحَمَّد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، (225/1)

[12] ملا علي بن سلطان القاري، المنح الفكرية في رح المقدمة الجزرية، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، 1948/1367، ص: 63.

[13] فريال زكريا، الميزان في تجويد أحكام القرآن، دار الإيمان للطبع وانشر، الإسكندريّة، 2002، ص: 202

[14] مُحَمَّد قاري، المنح الفكرية، ص: 63.

[15] عبد الكريم عوض صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، دار السلام، مصر، ط4، 2014/1435، ص: 40

[16] مُحَمَّد القاري، المنح الفكريّة، ص: 63 / فريال زكريا، الميزان في تجويد أحكام القرآن، ص: 202 [16]

[17] المصدر السّابق، ص: 909.

[18] أحمد بن مُحَمَّد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002/1422، ص: 25. [18]

[19] أبو عمرو الدّاني، المكتفى في الوقف والابتدا، تح: يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987/1407، ص:129.

[20] مُحَمَّد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تح: مُحَمَّد بن مُحَمَّد العيدي، ص:108.

[21] بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: مُحَمَّد إبراهيم، دار التّراث، القاهرة، (350/1).

[22] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات، (490/1).

[23] أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص: 141

[24] مُحَمَّد أحمد معبد، الملخص المفيد في علم التجويد، دار السلام، ص: 102 / أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص: 140.

[25] أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص: 143.

أحمد معبد، الملخص المفيد في علم التجويد، ص: 102 / أبو عمرو [26]

[26] الداني، المكتفى، ص: 137.

أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص: 142 [27]

[28] أحمد معبد، الملخص المفيد، ص: 103/ أبو عمرو الداني، المكتفى ، ص: 145.

[29] أحمد حجازي الفقيه، القول السّديد في أحكام التّجويد، مكتبة ومطبعة النّهضة، ط3، 1986/1406، ص: 265/ أبو عمرو الداني، المكتفى، ص: 148

[30] السّجاوندي، علل الوقوف، ص: 112 / إبراهيم عوض صالح، الوقف والابتداء، ص: 68

[31] السّجاوندي، علل الوقوف، ص: 116

[32] السّاجوندي، علل الوقوف، ص: 118-119

[33] المصدر نفسه، ص: 128 .

[34] المصدر نفسه، ص: 169.

[35] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (450/1) / عبد الحق بن عطية الأندسين المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: الرّحالة فاروق، مطبوعات وزارة الأوقاف ولاشّؤون الدينية، قطر، ط2، 2004/1428/ (100/1).

[36] أخرجه الطبري في تفسيره، عن عبد الرحمن بن أسلم.

[37] الفراء، معاني القرآن ، (10/1) .

[38] إبراهيم عوض صالح الوقف والابتداء، ص: 221.

[39] ابن عطية، المحرر الوجيز، (100/1) / السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص: 181.

[40] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (1649/4).

[41] المصدر نفسه، (494/1).

[42] الداني، المكتفى ، ص: 160 / أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات، (1649/4).

[43] السّجاوندي، علل الوقوف، ص: 254.

[44] السّمين الحلبي، الدر المكنون، (254/2)

[45] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات، (1796/4).

الداني، المكتفى، ص: 197 / ابن أنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص: 586.[46]

[47] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات، (1797/4).

[48] المصدر نفسه، (1796/4).

[49] المصدر نفسه، (1798/4).

[50] أبو عمرو الدّاني، المكتفى في الوقف والابتدا، (198/1).

إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، (571/1) / السّجاوندي، علل الوقف والابتداء، ص:365 [51]

[52] أحمد القسطلّاني، لطائف الإشارات، (1799/4).

[53] أبو عمرو الدّاني، المكتفى في ألوقف والابتدا، (198/1) / ابن الأنباري، (572/1).

[54] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات، (1903/5) / أبو عمرو الداني، المكتفى، (216/1) / ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، (592/1)

[55] أحمد القسطلاني، لطائف الإشارات، (1917/5) / أبو عمرو الدّاني، المكتفى، (0233/1).

[56] السّجاوندي، علل الوقف، ص: 442 / أبو عمرو الداني، المكتفى، ص:235.